تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

كيف تؤدي الحرب الشاملة في الشرق الأوسط الى تهاوي الأوضاع الاقتصادية في العراق؟

قسم الابحاث / وحدة الدراسات الاقتصادية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

كيف تؤدي الحرب الشاملة في الشرق الأوسط الى تهاوي الأوضاع الاقتصادية في العراق؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الابحاث / وحدة الدراسات الاقتصادية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

الموجز

بعد عام على اندلاع الحرب في غزة، تمر المنطقة بمرحلة حرجة جداً، وكرد فعل لها، توسعت الحرب لتفتح جبهات عدة، منها في لبنان، وسوريا التي تتعرض بالفعل الى ضربات في أوقات متفرقة، واليمن، ومن ثم الى إيران التي تحولت المواجهة معها لأول مرة بصورة مباشرة. وفقاً الى تلك الاعتبارات، تشير بعض الاحتمالات الى انخراط عدد من الجماعات المسلحة في العراق الى المواجهة مع اسرائيل، وهذه الجماعات سوف تتسم بالصفة غير النظامية، أي انها لا تمثل اجندة الحكومة العراقية. إن الأيام المقبلة سوف تحدد ما إذا التصعيد والحرب المباشرة ستندلع في الشرق الأوسط أو ربما تتجه الأمور نحو تهدئة الأوضاع والعودة الى مرحلة ما قبل 7 أكتوبر 2023 وهو احتمال بات ضعيفاً، فالأوضاع لا تميل الى ترجيح حجج عودة الأوضاع الى ما قبل 7 أكتوبر. على اية حال، يتصور هناك عدد من السيناريوهات للمستقبل الذي بات التحدث في احتمالاته امراً معقداً، ولكن وفقا الى تلك السيناريوهات المحتملة، وإذا ما اتجهنا الى اسوء تلك السيناريوهات وهي الحرب الواسعة في المنطقة والتي تشكل أطرافاً عدة، والتي قد تكون احد اوجهها تعرض العراق الى ضربات مباشرة من قبل إسرائيل، او دخول الأطراف المحلية ضمن محور المقاومة في الحرب الى جانب الجمهورية الإسلامية، والتي تعني تدخل الأطراف المسلحة العراقية بصورة مباشرة الى تلك الحرب من خلال إطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة لأيام عدة، في مثل هذه الحالة، ووفقاً الى الاعتبارات المتعددة، يمكن ان تولد تلك الظروف حزمة من التأثيرات التي تعدى الأفق الذي تمثله لحظة تلك الأفعال، وانما قد تخلق امتدادات تبعاً الى طبيعة ردود الفعل، والتي ستنعكس على الأوضاع العامة في العراق، ومن بينها الأوضاع الاقتصادية فيه، ونحاول في هذه المقالة التركيز على التداعيات الاقتصادية لتلك الاحداث.

الاقتصاد العراقي الهش

الاقتصاد العراقي من أكثر الاقتصادات هشاشة في المنطقة، وهو اقتصاد يمتلك عنصر قوة وحيد قائم على الموارد الطبيعية وهو النفط، وهو اقتصاد مهلهل في النواحي الأخرى كونه احادي الجانب، تغطي فيه الإيرادات النفطية 94% من اجمالي الإيرادات العامة، يمتاز بشح القدرة على التنويع بفعل العقبات الهيكلية التي يعاني منها والتي هي عقبات مستدامة نظراً لضعف التوجه الحكومي في معالجتها. تمثل أبرز الجوانب التي يمكن ان يتأثر بها الاقتصاد العراقي هو قطاع النفط، والإيرادات المالية لمبيعات النفط، وقطاع التجارة الخارجية وحتى الداخلية، وقطاع الاستثمار (الاستثمار الأجنبي بالتحديد)، وتخلخل البرنامج الحكومي الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم إعادة ترتيب الأولويات الحكومية بالتخلي عن الأولويات التنموية والاقتصادية والخدمية.

في الواقع، افضت الحرب في غزة خلال العام المنصرم الى جملة نتائج، من بينها تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق بحدود 2%، ويتوقع ان ترتفع النسبة الى 10% على المدى البعيد، وإذا ما دخل العراق سواء بصورة رسمية او غير رسمية في الحرب ضد إسرائيل فأن تلك المعدلات قد ترتفع بنسبة أكبر من التقديرات الحالية. ويمكن ان تؤثر الحرب الشاملة في الشرق الأوسط على جملة من الاعتبارات الاقتصادية والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

- قطاع الطاقة «قطاع النفط».
- تراجع قيمة الدينار العراقي.
- عوائد مبيعات النفط من بنك الاحتياط الفدرالي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعطل سلاسل الامداد والتجارة الخارجية.
- ارتفاع تكاليف النقل وارتفاع سعر المنتج المحلي.
- تراجع دور الجهود الدولية في الإصلاح الاقتصادي.
- الضغوط التضخمية وانخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

تأثر قطاع النفط

ابتداءً سيتأثر قطاع الطاقة في العالم بفعل الحرب (وهو قد بدأ يتأثر بالفعل) وأكثر الدول تضرراً ستكون الاقتصادات عالية النمو والاقتصاد الامريكي والاوربي، وقد حدد البنك الدولي بالضبط ما قد تعنيه مقاييس العمل المختلفة لسعر النفط بعد وقت قصير من اندلاع الحرب في غزة، اذ حدد انه في حال حصول انخفاض بمقدار 0.5 – 2 مليون برميل من الامدادات اليومية

فأن هذا المعدل سيدفع الى ارتفاع اسعار النفط بمقدار 3-13% من السعر الحالي. اما إذا فقد السوق 3-5 مليون برميل من الامدادات اليومية للنفط فأن هذا سيدفع اسعار النفط الى الزيادة بمقادر 21-35%، اما إذا كان حجم النقصان 6-8 مليون برميل يوميا فأن الاسعار سترتفع الى 56-75% من الاسعار السائدة في السوق[1]. وبالرغم من العراق قد حقق منافع من ارتفاع أسعار النفط الذي يتراوح سعر نفطه بين (73-76) دولار للثقيل والخفيف[2] ، وهذا يدفع العراق عن الدخول في دوامة فجوة انخفاض الأسعار مع ارتفاع النفقات التشغيلية التي تتطلب سعر برميل نفط مرتفع يعطي الحكومة القدرة على تغطية العجز النفقات. ولكن من الجانب الاخر، لن تكون تلك الأسعار المرتفعة سبباً لانتعاش الاقتصاد العراقي، اذ سيكون العراق ربما جزءاً من الدول التي لا تستطيع الإيفاء بجانب الطلب بسبب احتمالات قطع الامدادات. الى جانب ذلك، ستحاول إيران إذا ما اندلعت حرب مباشرة معها الى قطع امدادات الطاقة عبر مضيق هرمز، مما يعني إيقاف جميع صادرات العراق النفطية والتي تمر جلها عبر الخليج العربي الى العالم. كما ان إيران ستحاول الى دفع دول العالم الإسلامي الى قطع او تخفيض صادرات النفط الى الدول الأخرى الحليفة الى إسرائيل.

ومن داخل قطاع النفط، هناك مخاطر جمة، فلدى العراق عقود مختلفة مع شركات النفط الأجنبية، بما في ذلك اتفاقيات تقاسم الإنتاج وعقود الخدمة. ويمكن أن تتأثر هذه الترتيبات نتيجة الى توقف الإيرادات او احتمال حصول قطع في سلاسل الامداد في منطقة الشرق الأوسط. وهذا بالمقابل سيلزم العراق على ان يستمر في دفع العمولات المتفق عليها في استخراج النفط حتى وان توقفت عملية الإنتاج بحد ذاتها. كما يمكن أن يؤدي الصراع المسلح إلى إتلاف البنية التحتية النفطية في العراق من خلال الاستهداف المباشر لمحطات ومصافي وانابيب النفط من قبل اسرائيل، وانخفاض الإنتاج، وتعطل الصادرات، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في عائدات النفط.

1 World Bank, https://worldbank.org
2 Oil price, https://oilprice.com/oil-price-charts/

قد يترتب على استهداف قطاع الطاقة او في المنطقة بصورة عامة، الى ارتفاع تكاليف الترتيبات الأمنية، بمعنى ان الحكومة العراقية ستخضع الى شروط الشركات الأمنية الأجنبية والمحلية في زيادة النفقات وارتفاع التكاليف والمدفوعات الى الشركات الأمنية المسؤولة عن حماية مواقع الشركات الأجنبية العاملة في العراق. الى جانب ذلك، قد يضطر العراق الى توقيع اتفاقات وترتيبات امنية جديدة مع الموردين او الشركات النفطية المستثمرة في حقول النفط.

الإيرادات المالية العراقية وتأثرها ببنك الاحتياط الفدرالي

صادرات النفط تعد مصدراً أساسياً للعملة الأجنبية للعراق، وتمثل قيمة حيوية للحفاظ على تجارة العراق الدولية، والايفاء امام التزامات العراق الخارجية، والحفاظ على قيمة الدينار العراقي. ويشكل الاحتياطي القوي من العملة الأجنبية أهمية بالغة للاستقرار الاقتصادي في العراق، يسيطر بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي ومقرهُ نيويورك على جميع عائدات النفط العراقي التي تمثل العصب الأساس للإيرادات العامة للدولة العراقية. ويمارس هذا البنك ضغوط شديدة على العراق في اتباع الشروط التي يمليها في تحديد حركة النقد الأجنبي (الامريكي) للتعاملات النقدية بالدولار بالنسبة الى العراق، وتتبع مسارات جهات التداول. يمكن ان يمارس هذا البنك، بصفته تابعا الى دولة حليفة الى إسرائيل، ضغوطاً في تحويلات النقد من الدولار الى العراق، مما يدفع الى قفزات مهولة في سعر صرف الدينار العراقي الذي قد يتجاوز الـ 50% من السعر المثبت لدى البنك المركزي العراقي بغضون أشهر معدودة إذا ما قرر الضغط على العراق عبر سياسة التحويل المالي للدولار الى العراق. قد يدفع هذا الامر الى محدودية قدرة العراق على الوفاء بالتزاماته الدولية للأطراف المتعددة.

وضع الاستثمار الأجنبي المباشر

حقق العراق منافع من التحسن في بيئته الأمنية، والضمانات التي تقدمها الحكومة العراقية الى المستثمرين الأجانب في السنوات الأخيرة، والتي تحسب الى قدرة الحكومة في توفير بيئات استثمارية مناسبة، ففي عام شهدت البلاد دخول محفظة استثمارية قيمتها 5 مليار دولار أمريكي شكلت زيادة قدرها 19% عن عام 2022[3]. ويمكن للاستثمار الأجنبي تحفيز النمو

3 Shafaq News,
https://shafaq.com/en/Economy/Foreign-investment-in-Iraq-skyrockets-in-2023

الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل، وزيادة القدرة الإنتاجية، وتعزيز الابتكار. كما يمكن للاستثمار الأجنبي ان يساعد في تطوير البنية التحتية الحيوية، مثل الطرق والمستشفيات والمدارس، والتي تعد ضرورية للتنمية الاقتصادية الشاملة. وغالبًا ما تجلب الشركات الأجنبية التقنيات والخبرات المتقدمة، والتي يمكن أن تعزز الصناعات المحلية وتعزز الإنتاجية.

قد تدفع الحرب الشاملة المستثمرين الى الانسحاب من العراق في حالة تصعيد الصراع، وقد تختار العديد من الشركات الأجنبية الانسحاب أو تعليق العمليات، مما يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار.

كما قد يشترط المستثمرون عائدًا أعلى على الاستثمار للتعويض عن المخاطر المترتبة بسبب ضعف البيئة الامنية، مما قد يردع توجهات الاستثمارات الجديدة. كما يمكن ان تساهم الأوضاع المضطربة في تحويل تركيز المستثمرين الى مناطق أخرى أكثر استقرار، كأن يتم توجيه الاستثمار الى مناطق إقليم كوردستان، مما يزيد من عزل العراق عن فرص النمو الاقتصادي المحتملة. كما قد تواجه المشاريع القائمة تأخير في الإنجاز او اغلاق بعض المشاريع الاستثمارية بسبب المخاوف التي ترتبط بالسلامة، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية وخفض الوظائف وتسريح المزيد من العمالة المحلية.

يمكن للصراعات المستمرة وعدم الاستقرار أن تحد من قرارات المستثمرين في التوجه الى السوق العراقي. اذ تقوم الشركات عادة بتقييم المخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي والعنف وإمكانية مصادرة الأصول من قبل الفواعل الحكومية او غير النظامية. ويمكن أن تؤدي المستويات المرتفعة من المخاطر الى ارتفاع مؤشرات الفساد والى خلق مزيد الممارسات العدائية تجاه المستثمرين، مما يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية العمل بشكل متكافئ وفعال.

قد تدفع الاضطرابات الى تراجع مؤشرات العراق في مؤشرات مناخ الاستثمار، مما تحول دون الانخراط أكثر في استقطاب رؤوس أموال اجنبية اعلى الى السوق العراقي. ويمكن للبيئات التنظيمية المعقدة والعقبات البيروقراطية أن تعيق الاستثمار الأجنبي.

سلاسل الامداد والتجارة

ينكشف الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على السوق العالمي، ويعد من بين الاقتصادات الأكثر انكشافاً في العالم بفعل اعتماده على الاستيرادات، تقدر الاستيرادات السنوية للعراق

بمعدل 60 مليار دولار، واقتصاد العراق يعتمد على طرق التجارة التي قد تتأثر بالصراع الإقليمي. يدفع تعطيل التجارة إلى نقص السلع وارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية في العراق بفعل الاعتمادية الكبيرة على الاستيرادات. كما ان العراق سيكون ملزماً في مثل هذه الظروف الى التهيؤ الى التعامل مع أزمات النزوح والهجرة الداخلية او الخارجية، اذ قد يؤدي الصراع الأوسع إلى تدفق اللاجئين، مما يضع ضغوطًا إضافية على موارد العراق وبنيته التحتية المجهدة بالفعل. كما ان نقص الفرص في القطاعات الأخرى، قد يدفع الشباب الى الهجرة، كما سيدفع الشباب المتعلمون إلى الحصول على عمل في خارج العراق، مما يؤدي إلى هجرة الأدمغة التي تعوق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

تراجع دور المنظمات الدولية في جهود الإصلاح الاقتصادي

تبدل الأولويات الحكومة والانشغال بالقضايا الطارئة غالبا ما تدفع الى اهمال القضايا التي ترتبط بالإصلاح، تدفع الاضطرابات الى تبدل الأولويات الحكومية، وتراجع اجندة الإصلاح الإداري والاقتصادي في العراق، وهذا يضع التزامات المنظمات والكيانات الدولية في العراق على المحك، اذ ستعمل على مراجعة التزاماتها في الداخل، كما قد تضطر الحكومة الى تحويل النفقات التنموية الى نفقات تسليحية او دفاعية او امنية من اجل درأ المخاطر التي قد تكون محدقة.

ستنعكس المخاطر التي تتعلق بتصاعد الاضطرابات في الشرق الأوسط على شكل تحديات كبيرة على الاقتصاد العراقي، من بينها الاضطرابات الاجتماعية التي قد تتولد نتيجة الى انخفاض الدخل، وتراجع الدعم، وتسريح العمالة من القطاع الخاص الناشئ وبالتحديد من القطاع الخاص المنظم الذي سيتأثر أكثر من القطاع الخاص غير المنظم. سيضطرب الناتج المحلي الإجمالي ومساهمات الأنشطة الاقتصادية فيه. وعلى الرغم من احتمالات ارتفاع أسعار النفط فأنه لا يتوقع للعراق ان يجني ثمار ذلك الارتفاع اذا ما تأثر القطاع النفطي بالحرب. إن الاعتماد القوي على عائدات النفط يجعل العراق عرضة للصدمات الخارجية. ويمكن أن يحدث عجز في الميزانية العامة عندما تنخفض أسعار النفط، مما يؤدي إلى تدابير تقشف تؤثر على الخدمات العامة. وفي حين أن الاستقرار الاقتصادي يعطي قدر اعلى للحكومة في الحد من الفقر، فإن الاضطرابات يمكن أن يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، مما يؤدي إلى التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

ستعمل الاضطرابات الى خلق ضغوط تضخمية، ويمكن أن تؤدي الصدمات المفاجئة في

عائدات النفط إلى التضخم، وخاصة إذا لم يكن الاقتصاد متنوعًا. وقد يؤدي تدفق النقد إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات. كما ستتأثر العملة الوطنية بالتقلبات الاقتصادية التي تتعزز من الموارد الطبيعية، وتساعد العملة المستقرة على جذب الاستثمار الأجنبي، في حين أن التقلبات يمكن أن تردع الاستثمار وتعقد التجارة.

بالمجمل، بعد عام من بدء صراع الكبير، والتطورات الحالية، يفقد العراقيون وسكان المنطقة نحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد مقارنة بما كانت عليه الأوضاع الاقتصادية قبل الصراع، ويتوقع ان يمتد هذا الانخفاض بالنسبة الى الفرد العراقي إلى نحو 10% بعد عقد من الزمان. وعلى النقيض من ذلك،

تشهد البلدان في أماكن أخرى عادة انخفاضاً مماثلاً بعد العام الأول، بنحو 2%، ولكنها ستتعافى إلى حد كبير بعد سنوات[4]. وتؤكد النتائج على الآثار السلبية على الأداء الاقتصادي، فضلاً عن ارتفاع التضخم وانخفاض الاستهلاك والاستثمار والصادرات والإيرادات المالية. لقد عانى العراق من الحروب المطولة والعنف وكان الأكثر تضرراً في المنطقة من أشكال والصراع.

ختاماً

تشير التحليلات الى أن البلدان ذات المؤسسات الأضعف والاقتصادات الهشة تميل إلى تحمل خسائر أكبر من البلدان الأخرى، وهذا ينطبق على العراق. لا تؤثر الصراعات على البلدان المشاركة بشكل مباشر فحسب، بل قد يكون لها أيضًا آثار غير مباشرة على بلدان أخرى، مع اختلاف التأثير بناءً على صورة التعرض. وتمتد آثار الصراعات إلى ما هو أبعد من الاقتصاد، مما يتسبب في معاناة إنسانية هائلة، ووفيات، وزيادة الهشاشة وانعدام الأمن الغذائي. يمكن للمؤسسية الراسخة والدبلوماسية النشطة، والقدرة على خلق الاجماع أن تساعد في حماية الاقتصاد من التأثير، ومن دون تلك المحاولات سيكون الاقتصاد العراقي من بين الاقتصادات المتضررة في المنطقة.

4 International Monetary Fund "IMF",
https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/06/05/scars-of-conflict-are-deeper-and-longer-lasting-in-middle-east-and-central-asia

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org